http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1481) السنة السادسة - الثلاثاء (14) نيسان 2009

اليوم البرلمان يستأنف جلساته بفتح الملفات الساخنة

الكتل النيابية تتفق على اختيار « السامرائي» لرئاسة مجلس النواب

بغداد/ نصير العوام واحياء الموسوي

كشف مصدر في جبهة التوافق ان الاجواء مهيأة من أجل حسم موضوع انتخاب اياد السامرائي رئيسا لمجلس النواب، مؤكدا ان الكتل النيابية اتفقت خلال الفصل التشريعي الاخير طي ملف رئاسة البرلمان خلال الجلسات الاولى للمجلس.

فيما يستأنف مجلس النواب اليوم الثلاثاء جلساته للفصل التشريعي الجديد، في وقت تضاربت فيه التصريحات حول امكانية طرح موضوع اختيار رئيس جديد للبرلمان خلال هذه الجلسة، فيما ستقدم لجنة المادة ٢٣ الدستورية الخاص بتقصي الحقائق عن كركوك طلبها لهيئة الرئاسة لتمديد عملها.

وقال النائب عن جبهة التوافق عبد الكريم السامرائي أن مجلس النواب قرر في جلسته الأخيرة قبل العطلة التشريعية أن يحسم قضية رئاسة مجلس النواب في الأسبوع الأول من بدء جلسات الفصل لتشريعي المقبل الذي سينطلق اليوم.

وأضاف السامرائي في تصريح لـ(المدى) كل الاجواء مهيأة من أجل حسم موضوع الرئاسة وانتخاب اياد السامرائي رئيسا لمجلس النواب، مشيرا الى انه جرى التركيز خلال الأيام الاخيرة لدوام مجلس النواب للاتفاق على انهاء موضوع الرئاسة خلال الجلسات الاولى للمجلس. مشيرا الى ان الكتل التي لم تحسم امرها او كانت مترددة الان قد حسمت امرها في التصويت لصالح السامرائي. مبيناً أن جبهة التوافق ستشرع في طلب فتح التصويت لغرض اختيار اياد السامرائي لرئاسة مجلس النواب.

وفيما يخص المحكمة الاتحادية اشار السامرائي «يبدو ان المحكمة قررت ان تؤجل حسم هذه القضية الى ان يحسمها مجلس النواب»، مضيفا «كنا نأمل بأن تجيب المحكمة مجلس النواب عن استفساره عن الاغلبية المطلقة والأغلبية البسيطة كما سبق وان اجابت في مواضيع اخرى خلال يومين لكن هذه المرة اختارت المحكمة التسويف والمماطلة».

من جهته، اكد النائب هاشم الطائي عن جبهة التوافق حصول موافقة العديد من الكتل البرلمانية على تولي مرشح الجبهة اياد السامرائي منصب رئاسة البرلمان.

ووصف الطائي عدم وضوح موقف المحكمة الاتحادية بشان مسألة رئاسة مجلس النواب وعدم العمل بالنظام الداخلي للبرلمان بالسابقة الخطيرة والمؤثرة في العملية الديمقراطية في البلاد، لافتا إلى أن الجبهة ستعمل على إثارة مسألة تمكين القانون والدستور وعدم التلاعب بهما من بعض الجهات.

وأشار الطائي إلى أن بعض الجهات السياسية تدعي التزامها بدولة القانون والدستور في حين هي ابعد الجهات عن القانون والالتزام بالدستور العراقي.

الى ذلك، قال النائب الاول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية امس الاثنين في تصريح خص به (المدى) ان الفصل التشريعي الجديد سيكون مهما للبرلمان، حيث سيناقش فيه النواب العديد من القوانين كما سيسن مجموعة من القوانين المهمة .

من جانبه، قال النائب عبد الكريم السامرائي عن جبهة التوافق ان الكتل السياسية التي كانت مترددة في التصويت على مرشح الجبهة اياد السامرائي قد حسمت قرارها باتجاه التصويت له. واضاف السامرائي لـ (المدى) ان الوضع الحالي للبرلمان مهيأ للتصويت وانتخاب السامرائي لرئاسة مجلس النواب، واستبعد طرح موضوع رئيس البرلمان في جلسة اليوم .

هذا وما يزال مجلس النواب بدون رئيس لفترة تجاوزت الاربعة اشهر بعد استقالة محمود المشهداني.

فيما اكد النائب عباس البياتي عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب ان مجلس النواب سيستضيف خلال فصله التشريعي القادم بعض القادة العسكريين، ووزراء الوزارات الامنية لمناقشة الاحداث الامنية الاخيرة. وقال البياتي لـ (المدى) امس الاثنين انه سيتم أستضافة وزير الدولة لشؤون الامن الوطني شيروان الوائلي خلال الجلسات المقبلة، فضلا عن عدد من القادة الامنيين.

وأشار الى ان لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب ستناقش مدى قدرة القوات الامنية العراقية خلال الفترة المقبلة لتسلم الملفات الامنية من قوات المتعددة الجنسية وفق بنود الاتفاقية الامنية بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الاميركية.

وفي السياق نفسه، قال مصدر في الدائرة الاعلامية لمجلس النواب ان جدول اعمال المجلس للجلسة اليوم، سيشمل القراءة الاولى لمشروع قانون المصرف العراقي للتجارة والقراءة الاولى لمقترح التعديل الاول لقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣). ومشروع قانون قراري مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٢٠) لسنة ١٩٨٦و (٢٦) لسنة ٢٠٠٣.

واضاف المصدر لـ (المدى) امس الاثنين لا اتوقع ان يتم طرح موضوع رئيس البرلمان في جلسة اليوم ، لكن لجنة المادة ٢٣ الدستورية الخاصة بكركوك ستقدم طلبا لهيئة رئاسة البرلمان لتمديد عملها.

واشار الى ان اللجنة الاقتصادية ستطلب من البرلمان القراءة الاولى لمشروع قانون تصديق الاتفاقية العراقية – السورية في مجال التعاون الكمركي والمقدم من اللجنة الاقتصادية.

وعلى صعيد متصل، أوضح النائب سليم الجبوري في تصريح لـ(المدى) أن الفصل التشريعي المقبل هو الفصل الأخير وسيحتم على مجلس النواب إن يستعرض المسائل التي لم يتح للمجلس انجازها في الفترة السابقة خشية الوقوع في فراغ تشريعي.

وأعرب الجبوري عن اعتقاده بأن المجلس خلال الفصل التشريعي المقبل سيكون حافلا بالعديد من القضايا أبرزها ما يتعلق بالتعديلات الدستورية وقانون النفط والغاز وقانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وقوانين الوزارات لأن الكثير من الوزارات الموجودة الآن تعمل من دون قانون الأمر الذي يضفي عليها صفة غير قانونية. مضيفا أن أعضاء المجلس يسعون إلى تفعيل الدور الرقابي للمجلس من اجل القيام بدوره الحقيقي في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاولة إصلاح الخلل فيها.

وأشار الجبوري إلى إن هناك عدة أسباب تقف وراء الإرباك التشريعي منها الآراء المتضاربة وطريقة أدارة المجلس وإدراك بعض الأعضاء أهمية بعض التشريعات ومحاولة تقديمها على غيرها وعدم وجود علاقة واضحة بين الجهة التشريعية والجهة التنفيذية فكل هذه الأسباب أدت إلى الضعف أو الإرباك التشريعي في الفترة الماضية.

اكدوا انهم قدموا مصالحهم الخاصة على العامة

مختصون: مجلس النواب بالغ في توفير الامتيازات لاعضائه

يرى عدد من المختصين في الشأن السياسي ان مجلس النواب بالغ كثيراً في توفير الامتيازات الخاصة باعضائه وان المجلس قدم مصالحه الخاصة على مصالح الشعب العامة.

وتحدث الدكتور رياض اسد الكاتب والمحلل السياسي بحسب وكالة (آكانيوز) ان «فترة مجلس النواب الحالي ستنتهي بعد عدة اشهر لذلك فإن اعضاء المجلس في عجلة من امرهم في سن التشريعات التي تخدم مصالحهم الشخصية من خلال تشريع قوانين تحفظ ديمومة امتيازاتهم التي لا تنتهي».

مشيراً الى ان «القوانين التي يسنها المشرعون عادة ما تسري على الدورات التالية للبرلمان وذلك من باب دفع التهم التي قد توجه للأعضاء بالمصلحة الشخصية في القانون وكذلك لإثبات ان القانون هو لأسباب واقعية موجبة وليس لغرض الإنتفاع».

واوضح الفنان التشكيلي الكاريكاتيري صلاح العربي «يبدو انه كتب على العراق ان يبقى ارضا دائمية للأستغلال العلني والسري وهو استغلال اما بأسم الحزب القائد او بأسم الفئات المناضلة او التي كانت مناضلة والفئات المظلومة واصبحت ظالمة والفئات المسحوقة واصبحت ساحقة او بأسم الديمقراطية التوافقية واصبحت فساد توافقي».

مبيناً ان «هذا النوع من الفساد غالباً ما أسميه في رسوماتي الكاريكاتيرية بالديمقراطية التوافقية او الفساد التوافقي وتعني السكوت المتبادل عن فساد الآخر». ويرى اللواء الركن المتقاعد حسين عبد اللطيف «من المتعارف عليه في جميع الاعراف الدولية ان الشعب يسلم زمام اموره الى مجلس منتخب من قبله يثق به وعلى هذا المجلس ان يكون اهلاً لهذه الامانة العظيمة وبمعنى آخر قريب من مفهومنا الشعبي ان الشعب عندما ينام يبقى المجلس ساهراً على حمايته ولكن المشكلة عندنا في العراق هو ان النواطير لم يناموا بل هم يقظون اشد اليقظة وذلك من اجل المساهمة الفعالة في سرقة الشعب وهو نائم». كذلك المحلل السياسي فرعون كامل يرى ان « ان الشعب العراقي على غفلة من أمره او ان ظروف الحياة القاسية جعلته لايبتعد كثيراً في متطلباته واصبح يقبل بابسط الخدمات ومع كل الاسف فان أغلب الذين تربعوا على عرش البرلمان لايعرفون للإنصاف شكلا او معنى».

من جهته أكد حنون المنصوري استاذ العلوم السياسية في جامعة البصرة انه «في العهد الملكي كانت رواتب اعضاء مجلس النواب هي ٧٥ ديناراً فقط وفي عهد النظام السابق كانت رواتبهم بمستوى راتب مدير عام تنتهي بنهاية فترة المجلس كما هو الحال في كل انحاء العالم اما اعضاء مجلس النواب الحالي فإنهم يحددون رواتبهم باعتبارهم المشرع والمنفذ بعشرات الملايين وبدون ادنى رادع من ضمير ديني او انساني او مهني». مشيرا الى ان «بعضاً من اعضاء المجلس ما كان لينال درجة وظيفة متواضعة في سلم وظائف الجهاز الحكومي وفقاً لخبراته وشهاداته لو كان العراق يعيش وضعا طبيعيا».

ويقول الكاتب السياسي اليساري في البصرة جبر مال الله انه «على اعضاء مجلس النواب الحاليين والقادمين ايضاً ان ينظروا بتمعن الى مصير النظام البائد وكيف ان استغلالهم لموارد الشعب العراقي لن يجنبهم الحساب». مضيفا ان «رواتب اعضاء مجلس النواب ومخصصات حمايتهم وسياراتهم المصفحة ورواتبهم التي ستستمر الى مدى الحياة لاتتناسب لا من قريب ولا من بعيد مع الوضع الاجتماعي والمعاشي لأغلب افراد الشعب العراقي».

مشدداً على اعضاء مجلس النواب الجدد والذين سيدخلون من خلال الشعب الى قاعة المجلس ان «يقدموا مصالح الشعب على مصالحهم الشخصية وبهذا سيحفظون كرامتهم وكرامة الشعب الذي اختارهم».

ذي قار والنجف والديوانية تخفق في توزيع مناصبها على مرشحي القوائم الفائزة

بغداد- المحافظات/ مراسلو المدى

شهدت اجتماعات مجالس محافظات ذي قار والنجف والديوانية اخفاقات وتأجيل في انتخاب وتوزيع المناصب على مرشحي القوائم الفائزة، فيما قرن اغلب ممثلي القوائم الفائزة اختيار المرشحين للمناصب الرئيسية في هذه المحافظات بتوصل الكيانات السياسية في بغداد الى خارطة توافقية للمناصب الرئيسية.

وفي غضون ذلك، اكد النائب عن جبهة التوافق العراقية عبد الكريم السامرائي ان «الجبهة استطاعت ان تحقق نجاحا كبيرا على مستوى تشكيل مجالس المحافظات في محافظتي ديالى وصلاح الدين».

واضاف السامرائي بحسب ما اوردته (وكالة انباء الاعلام العراقي) ان «الجبهة حققت حضورا في انتخابات مجالس المحافظات عبر تواجدها في مجلس محافظة بغداد والذي حصلت فيه على المركز الثاني ونائب رئيس المجلس ، فيما لم يكن لها في السابق اي مقعد، وكذا الحال في مجلس محافظة البصرة حيث حصلنا على حضور بعد ان كنا لا نملك اي مقعد فيها».

واشار الى ان «ماحصل في محافظة الانبار هو ان الاطراف التي تحالفت فيما بينها لم تتحالف مع قائمة التوافق لذلك اقصيت قائمة التوافق من المشاركة في مجلس المحافظة ، مبينا ان هذه الفرصة جيدة للاخرين لانهم جربوا حظهم في ادارة المحافظة ، مؤكدا ان قائمة التوافق في المحافظات التي فازت فيها لم تعمل بهذا الشكل بل سعت لاشراك جميع الاطراف في الادارة».

وفي بغداد، اختار مجلس المحافظة خلال جلسته الثانية صلاح عبد الرزاق أحد أعضاء حزب الدعوة لمنصب المحافظ بعد حصوله على ٥٤ صوتا من مجموع ٥٧ صوتا، في حين تم تأجيل اختيار نائب المحافظ وأمين بغداد إلى الجلسة المقبلة.

وقال صلاح عبد الرزاق أنه سيباشرمهام منصبه كمحافظ بعد أصدار مرسوم جمهوري من هيئة الرئاسة يصادق فيه على قرار المجلس. مبديا رغبته في إعتماد التفاهم كوسيلة للتوصل لإتفاق مع القوائم الأخرى للنهوض بعمل المجلس.

يذكر أن قائمة ائتلاف دولة القانون والتي تمتلك ٢٨ مقعدا في مجلس المحافظة حصلت على منصبي المحافظ ورئيس المجلس.

وفي ذي قار، ارجأ مجلس المحافظة انتخاب رئيس مجلس المحافظة ونائبه الى يوم الخميس القادم وذلك خلال اجتماعه الاول الذي عقد امس الاثنين. وقرر المجلس في اجتماعه الاول الذي ترأسه جميل يوسف شبيب ان تكون جلسته الاولى مفتوحة حتى يوم الخميس القادم معلنا عن تشكيل لجنة تضم سبعة من اعضاء مجلس المحافظة لتلقي طلبات الراغبين بالترشيح لمنصب رئيس المجلس ونائبه ومنصب المحافظ ونائبيه .

وقال الرئيس المؤقت للمجلس جميل يوسف شبيب خلال اجتماع المجلس «اخترنا ان تكون الجلسة الاولى مفتوحة ليوم الخميس القادم لاستكمال عملية الترشيح والاختيار والتصويت «. كما لم يستبعد شبيب حصول توافق بين الكتل الممثلة في مجلس المحافظة على توزيع المناصب المهمة موضحا « سيكون الاجتماع مفتوحا حتى لا يكون هناك تهميش لاي قائمة او كتلة « .

وكان عدد من اعضاء المجلس من كتل تيار الاحرار وشهيد المحراب وحزب الفضيلة قد ابدوا اعتراضهم على إرجاء التصويت على منصب رئيس المجلس ونائبه الى يوم الخميس وطالبوا بحسم ذلك خلال الجلسة الحالية من خلال فتح باب الترشيح والتصويت في الجلسة ذاتها الا ان طلبهم هذا لم يلق القبول من رئيس المجلس وبقية الاعضاء حيث اكد شبيب ان قرار الإرجاء يتماشى مع قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم.

ويتكون مجلس محافظة ذي قار الذي يضم ٣١ عضوا من خمس كتل سياسية هي قائمة ائتلاف دولة القانون (١٣) عضوا وتيار الاحرار المستقل (٧) اعضاء وشهيد المحراب والقوى المستقلة (٥) اعضاء وتيار الاصلاح الوطني (٤) اعضاء وحزب الفضيلة الاسلامي عضوين.

وفي النجف، أخفق مجلس المحافظة الجديد في اختيار المسؤولين المهمين في الحكومة المحلية القادمة بينهم المحافظ ونائبيه ورئيس مجلس المحافظة ونائبه.

وقال مصدر مخول في اعلام مجلس محافظة النجف لـ(المدى) «عقد مجلس محافظة النجف الاشرف الجديد جلسته الأولى للدورة الرابعة برئاسة خضير نعمة جواد من قائمة اتحاد النجف المستقل الأحد» .

واضاف المصدر «ردد الأعضاء الجدد القسم القانوني في جلسة عقدها محافظ النجف الاشرف اسعد سلطان أبو كلل وهيئة رئاسة المجلس السابق وقسم من الأعضاء السابقين وباشراف رئيس محكمة استئناف النجف الاشرف».

وتابع « ان الحكومة المحلية الجديدة اتفقت على جدول عمل تضمن قائمة اولويات لتحقيق رفاهية المحافظة منها القضاء على الفساد الإداري وتقديم الخدمات وتحسين المستوى الاقتصادي».

من جهته، بارك عضو قائمة ائتلاف دولة القانون فائد كاظم نون لأبناء المحافظة التداول السلمي للسلطة وطالب برفع الجلسة إلى اليوم الثلاثاء لغرض إكمال الإجراءات القانونية وفسح الوقت للكيانات الفائزة لعقد الاتفاقيات السياسية « .

وفي الديوانية، أخفقت القوى الفائزة في انتخابات مجلس محافظة الديوانية في عقد جلستها الأولى لتوزيع المناصب في المجلس الجديد، رغم دعوات محافظها المنتهية ولايتُه لعقد الجلسة.

وأوضح محافظ الديوانية حامد موسى الخضيري وفق «راديو سوا» نتائج اللقاء الذي جرى بين المجلسين امس، بالقول: « دعوت المجلس السابق والجديد لتناول طعام الغداء فقط من دون أي هدف آخر لتعجيل اجتماع المجلس الجديد أو أي شيء آخر». وكشف الخضيري عن عدم توصل القوائم الفائزة في الانتخابات الى اتفاق موحد بشأن توزيع المناصب القيادية في المجلس الجديد لحد الآن بالقول « من الطبيعي أن تسعى القوائم الفائزة إلى تشكيلة جيدة للحكومة المقبلة». مشيرا إلى أن القوى الفائزة في الانتخابات لم تلب دعواته المتكررة لعقد الجلسة الأولى. وفي بابل، جرت مراسم تسلم مجلس محافظة بابل الجديد لمهام عمله برعاية محافظ بابل سالم صالح وبحضور فريق إعادة إعمار محافظة بابل الأمريكي. كما عبر محافظ بابل المنتهية ولايته سالم صالح في « عن أمله في أن يقوم المجلس الجديد بواجباته ووظائفه بما يحقق الفائدة لعموم المحافظة.

وفي البصرة، قال العضو السابق في مجلس محافظة البصرة فاضل الوائلي إن غالبية الأعضاء الجدد في مجلس المحافظة يحضرون منذ عدة أسابيع بشكل يومي إلى مبنى المجلس بهدف التعرف من الأعضاء السابقين على طبيعة عمل اللجان التي يتكون منها المجلس.

وأشار الوائلي بحسب»راديو سوا» إلى أن بعض الأعضاء الجدد طلبوا من أعضاء سابقين العمل معهم كمستشارين، وقال»الاتفاق كان يقضي بأن يقوم الأعضاء الجدد بزيارة مقر مجلس المحافظة والتعرف على الأعضاء السابقين والإطلاع على عملهم بهدف الاستفادة من تجربتهم وقد تم تقسيم العمل على هذا الأساس، حيث كان أول لقاء مكرسا للاطلاع على عمل لجنة الاعمار والتعرف على الانجازات التي حققتها وبعد ذلك تم الاطلاع على عمل لجنة التنمية الاقتصادية ومن بعدها لجنة الثقافة والإعلام بالإضافة إلى اللجان الأخرى، حيث تعرف غالبية أعضاء المجلس الجدد على سياقات العمل وبعضهم وجهوا دعوة إلى بعض الأعضاء السابقين للعمل معهم في الفترة القادمة بصفة مستشارين من أجل الاستفادة من خبرتهم».

ولفت الوائلي إلى أن اليوم الثلاثاء سيشهد عقد أول جلسة رسمية للأعضاء الجدد، وتوقع أن يتم خلال الجلسة اختيار محافظ جديد فضلاً عن رئيس لمجلس المحافظة. مؤكدا بالقول «في الجلسة القادمة سوف يقوم المجلس الجديد باستلام المسؤولية من المجلس السابق بصورة رسمية وذلك بدعوة من محافظ البصرة محمد مصبح الوائلي واعتقد أن المجلس الجديد يتفاوض حاليا بشكل سري بشأن تسمية المحافظ بين أعضاء قائمة ائتلاف دولة القانون وعندما نسألهم عن النتائج يقولون إن حسم هذه القضية يلقى على عاتق قيادة الائتلاف في بغداد». واشار الى ان «المجلس الجديد سيحقق نجاحا كبيرا في عمله أكثر من المجلس السابق بفارق كبيراً لأسباب عديدة من أبرزها أن المجلس السابق كان يعمل في ظل ظروف استثنائية حيث كان الوضع الأمني متدهوراً أما الآن فأنه جيد وفي الفترة السابقة كان القانون غائباً، لكنه اليوم حاضرا بقوة ومن ناحية اقتصادية في السابق كان الاستثمار ضعيف لكنه الآن أفضل».

وبحسب الوائلي فإن منصب المحافظ فضلاً عن منصب رئيس مجلس المحافظة سوف يكونان من نصيب قائمة ائتلاف دولة القانون التي تمكنت من الفوز بـ ٢٠ مقعداً من مقاعد مجلس محافظة البصرة التي حددها القانون بـ ٣٥ مقعدا بعد أن كان المجلس السابق يتكون من ٤١ عضوا.